The Impact Of Asset And Liability Management On The Profitability Of Private Banks (An Applied Study On Private Traditional Banks Operating In Syria)

Manar Abo Al Dahab *

(Received 25 / 10 / 2024. Accepted 2 / 12 / 2024)

□ ABSTRACT □

The research aims to clarify the concept of asset and liability management and its reality in traditional private banks, and to show the impact of asset and liability management indicators in traditional banks on the profitability of traditional private banks operating in Syria. The descriptive analytical approach was adopted, and the financial reports disclosed in the Damascus Stock Exchange and published on its website (financial ratios and statistics) were relied upon, and the annual data from 2010 to 2023 were adopted. Among the most important results reached by the research: There is no significant effect of the ownership ratio and the liquidity ratio in the rate of return on assets in the rate of return on assets in the profitability of private traditional banks operating in Syria, and there is a negative significant effect for each of the ratio of net facilities to total deposits (employment rate) and the debt rate and the ratio of shareholders' equity to total deposits in the rate of return on assets in the profitability of private traditional banks operating in Syria, while there is a positive significant effect for the ratio of net facilities to total assets in the rate of return on assets in the profitability of private traditional banks operating in Syria.

Keywords: Asset and liability management, bank profitability, private traditional banks.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Master's degree in Management Science, Finance and banking Department- Higher Institute of business Administration. manar.aboaldahab@tishreen.edu**

أثر ادارة الاصول والالتزامات في ربحية المصارف الخاصة
(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية)

منار ابو الدهب*

(تاريخ الإيداع 25 / 10 / 2024. قُبِل للنشر في 2 / 12 / 2024)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى توضيح مفهوم إدارة الأصول والالتزامات وواقعها في البنوك التقليدية الخاصة، بيان أثر مؤشرات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك التقليدية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على التقارير المالية المفصح عنها في سوق دمشق للأوراق الماليّة والمنشورة على موقعه الالكتروني(نسب واحصاءات مالية)، وتم اعتماد البيانات السنوية من عام 2010 لعام 2023.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث: لا يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية ولنسبة السيولة في معدل العائد على الاصول في معدل العائد على الاصول في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، ويوجد أثر معنوي سلبي لكل من نسبة صافي التسهيلات الى إجمالي الودائع (معدل التوظيف) ومعدل المديونية ونسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع في معدل العائد على الاصول في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، بينما يوجد أثر معنوي ايجابي لنسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول في معدل العائد على الاصول في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية

الكلمات المفتاحية: ادارة الاصول والالتزامات، ربحية المصارف، المصارف التقليدية الخاصة.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

***ماجستير - علوم الادارة اختصاص مالية ومصارف- المعهد العالي لإدارة الأعمال- سورية.**

مقدمة:

إدارة الأصول والالتزامات" هي تلك الممارسة الشاملة لإدارة المخاطر المختلفة والتي قد تنشأ بسبب عدم المواءمة بين الأصول والالتزامات داخل البنك، حيث يواجه القطاع البنكي العديد من المخاطر كتلك المرتبطة بالأصول وتغيّر الظروف المحيطة مما يؤثر على اداءها وهذا ما ينعكس على معدلات ربحيتها سواء بالايجاب او بالسلبية، وتُعتبر "إدارة الأصول والالتزامات" أداة أساسية لإدارة المخاطر المتعلقة بمعدّل الفائدة/الأرباح عن طريق إدارة مخاطر السيولة والهيكل المالي. ومن ناحية أخرى، تُعنى أيضًا بالعديد من الجوانب المرتبطة بمخاطر الائتمان والتي تؤثّر بشكل مباشر على محفظة الائتمان (بما في ذلك النقد والتسهيلات) وبالتالي تؤثر على الميزانية العمومية للمصرف.

وبذلك إن "إدارة الأصول والالتزامات" تُعدّ أحد الأدوات والتقنيات المصممة خصيصًا لتحافظ على معدلات ربحية جيدّة ضمن وجود توازن في الأصول (الاصول) والالتزامات داخل البنك، آخذةً بعين الاعتبار معدل الفائدة والقدرة على تحقيق الأرباح ودرجة استعدادها لتحمّل الديون، ولكن ان العمل في ظروف متقلبة تتزايد فيها التحديات والمخاطر، كما تتغير القواعد والقوانين بشكل متسارع فباتت أكثر صرامة واصبح الامتثال إليها أمرًا حتميًا. كل هذه العوامل تشكّل تحديات حقيقية أمام "إدارة الأصول والالتزامات" مما يتطلب وجود إطار عمل أكثر شمولية ونظام إدارة ديناميكيًا يواكب التغيرات المحيطة.

ومن هنا انطلق هذا البحث في محاولة الكشف عن أداء البنوك في إدارة الأصول والالتزامات واثرها في الربحية، وذلك في اطار دراسة المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

مشكلة البحث:

ان جوهر عملية إدارة أصول البنوك والتزاماتها هو تحقيق التوازن بين الخصائص الأساسية لنشاط البنك، وتقدير مركزه في السوق، وتشكيل نظام إدارة معلومات تحليلي وآلي موحد. يتميز مفهوم " إدارة الأصول والالتزامات" ، والذي يتضمن مجموعة من المبادئ والأدوات والأساليب والاستراتيجيات، حيث من المحتمل وجود أثر سلبي لسوء إدارة الأصول والالتزامات في الأداء المالي والمركز المالي للبنوك وهذا عائد لعوامل داخلية وخارجية، وبالتالي ان اختلافات في استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك وذلك وفقا لظروفها أو أسلوب إدارتها وخاصة في أسلوب إدارة الأصول والالتزامات في ظل الازمات كما هو الحال في سورية، وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات الآتية:

- ما هي قدرة المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية على ادارة اصولها والتزامتها؟
- ما هو مستوى ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟
- هل يوجد اثر لإدارة الأصول والالتزامات في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

لأهمية العلمية والنظرية: تظهر أهمية هذا البحث لتناوله مفهوم إدارة الأصول والالتزامات باعتباره أحد أهم العوامل التي تسيطر على الاستراتيجية المتبعة في البنوك، كما تبرز أهميته في البحث في اظهار قدرة المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية في إدارة الأصول والالتزامات من خلال مؤشرات ادارة الاصول والالتزامات اضافة الى مستوى ربحيتها وايجاد العلاقة بينهما.

الأهمية العملية التطبيقية: تظهر الأهمية في تطبيقه على البنوك التقليدية، ودراسة اثر إدارة الأصول والالتزامات في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية وتحديد اي من مؤشراتها يحمل تأثير إيجابيا او سلبيا في الربحية.

أهداف البحث: هدف البحث إلى:

1. توضيح مفهوم إدارة الأصول والالتزامات وواقعها في البنوك التقليدية الخاصة.
2. بيان أثر مؤشرات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك التقليدية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مؤشرات ادارة الاصول والالتزامات والمتمثلة ب: نسبة الملكية%، نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع، معدل المديونية، نسبة نسبة صافي التسهيلات الى إجمالي الودائع (معدل التوظيف)، نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول، نسبة السيولة.
- المتغير التابع(ربحية المصارف): المتمثل بمعدل العائد على الاصول .

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر معنوي لمؤشرات ادارة الاصول والالتزامات في في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- H1: لا يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.
- H2: لا يوجد أثر معنوي لنسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
- H3: لا يوجد أثر معنوي لمعدل المديونية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
- H4: لا يوجد أثر معنوي لمعدل التوظيف في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
- H5: لا يوجد أثر معنوي لنسبة صافي التسهيلات الى الاصول في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
- H6: لا يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي السوري الخاص، وتم اتخاذ كافة المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة للدراسة.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث ارتبط الجانب الوصفي في دراسة الأدبيات ووضع التعاريف المناسبة وتوصيف الحالة المدروسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد الأثر من خلال استخدام برنامج (E-Views10) خلال الفترة الزمنية المقدرة من 2010–2023 والتوصل إلى النتائج والتوصيات.

مصادر جمع البيانات وعينة البحث:

تم الاعتماد على التقارير المالية المفصح عنها في سوق دمشق للأوراق الماليّة والمنشورة على موقعه الالكتروني(نسب واحصاءات مالية)، وتم اعتماد البيانات السنوية من عام 2010 لعام 2023.

الدراسات السابقة:

تم مراجعة عدد من الدراسات السابقة وكان من اهمها:

دراسة (شاوش، 2018) تقييم كفاءة إدارة الأصول والالتزامات في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة عينة من البنوك العمومية.

تتناول هذه الدراسة القضية المتعلقة بقدرة البنوك الجزائرية على إدارة أصولها وخصومها خلال الفترة (2007–2017). ووكالات البنوك العامة الجزائرية الموجودة في مدينة بسكرة. يتضمن ذلك تقييم أدائهم من منظور تعظيم أرباحهم وتقليل مخاطرهم من خلال الإدارة المثلى لسيولتهم.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام نموذج رياضي يتكون من تطبيق نظرية محفظة ماركويتز، على نشاط البنوك موضوع الدراسة، لتقدير ربحية ومخاطر محافظهم الاستثمارية. لهذا، استخدمنا برنامج (SPSS.20)، والذي مكننا من حساب المؤشرات المالية اللازمة لتقييم أدائها. أدت الدراسة إلى نتائج، أهمها: اختار البنكان (البنك الوطني الجزائري وبنك الائتمان الشعبي الجزائري) تنويع محافظ قروضهما (مبدأ التنويع)، مما أدى إلى تقليل مخاطرهما. . من ناحية أخرى، لم يختار بنك الزراعة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للادخار والادخار التنويع (مبدأ التخصص)، مما أدى بهم إلى تحقيق نتائج جيدة، ولكن مع مخاطر عالية. أما فيما يتعلق بكفاءة البنوك قيد الدراسة في إدارة مواردها بالاعتماد بشكل أساسي على الودائع، فلم نجد أي فروق بين أنواع الودائع أو الحسابات التي تقدمها البنوك قيد الدراسة. وكذلك الرواسب في تطور تدريجي خلال مدة الدراسة.

دراسة (العمري، 2018) استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك العمانية: دراسة حالة بنك مسقط".

هذه الدراسة تناولت استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في بنك مسقط في سلطنة عُمان. وتهدف الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عمليات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك العمانية، ودراسة تطبيقات بنك مسقط لهذه الاستراتيجيات، وتعد هذه الدراسة مهمة لفهم كيفية إدارة الأصول والالتزامات في البنوك العمانية، ولفهم كيفية تطبيق استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في بنك مسقط،

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتم جمع البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك الوثائق والمعلومات الخاصة بالبنك والمصادر الإلكترونية المختلفة. وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مختلفة، مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار.

تتضمن نتائج الدراسة العديد من الإيجابيات والسلبيات في استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في بنك مسقط، مثل التوجه نحو تمويل الاستثمارات النفطية مما ادى الى اتباع استراتيجيات عدم التنويع في بعض الفترات، بينما من الايجابيات فقد تم اتباع الاستراتيجيات النشطة ومحاولة التوسع في الائتمان بشكل كبير.

(Bidabad & Allahyarifard, 2019) Assets and Liabilities Management in Islamic Banking .

الغرض: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على بنية إدارة الأصول والالتزامات (ALM) والتي تعتبر احدى أدوات الإدارة في المصارف الإسلامية. نظرًا لأن المودعين في البنوك الإسلامية يعتبرون شركاء في منافع البنك، وبالتالي

فإن المصارف الإسلامية تسعى إلى تعظيم المنفعة لكل من متعاملينها. ومن ذلك تظهر اختلافات في استراتيجيات ALM بين كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. وتظهر بالنقاط التالية أولاً: الاختلاف يأتي من الاختلاف في هدف البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية.

ثانياً: عدم قانونية الربا والمرتبطة بفلسفة التشريع حيث أشار هذا الاختلاف بانه ليس العامل الوحيد المؤثر في زيادة عوائد حقوق الملكية (رأس المال المودع)؛ لكن تقاسم الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي هو القاعدة الأساسية في الصفقات المالية بين البنك والمودعين. هذان العاملان المهمان هما عاملان لهما اثر كبير في اختيار استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات في كل من المصارف.

النتائج: المقارنة بين المؤشرات المالية لنوعين من البنوك يؤدي بنا إلى أن الاستراتيجيات المصرفية الإسلامية أكثر كفاءة من الاستراتيجيات المصرفية التقليدية، وخاصة في مجال تحقيق الربح والتنويع في الاستثمارات.

(Hunjra, Faisal, & etc, 2017) The Asset and Liabilities Gap Management of Conventional and Islamic Banks: An Empirical Study of Pakistan, UAE, Malaysia, and Bahrain,.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفجوة بين أصول والتزامات البنوك الإسلامية والتقليدية ومقارنة مقدار هذه الفجوة لتحديد أي استراتيجية قادرة على إدارة أصوله والتزاماته بشكل افضل، وما تأثير مخاطر السيولة وكفاية رأس المال وكفاءة الإدارة وتكلفة التشغيل على هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية وهامش الربح الصافي للبنوك الإسلامية في باكستان وماليزيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة، تم التأكيد بشكل أكبر على فجوة الاصول والمطلوبات على المدى القصير والطويل في هذه الدراسة، تم استخراج البيانات من البيانات المالية لكلا النوعين من البنوك للفترة 2008-2014.

وجدت هذه الدراسة أن هناك فجوة سلبية قصيرة الأجل لكلا النوعين من البنوك بينما الفجوة طويلة الأجل لكلا النوعين من البنوك إيجابية، و تشير النتائج إلى أن تكلفة التشغيل هي عامل مهم يؤثر سلبا على هوامش الربح وجودة التقدم في إدارة البنوك، أخيرًا، توضح النتائج الإجمالية أن البنوك التجارية التقليدية بحكم اتباعها الاستراتيجية النشطة لديها قدرة على إدارة الأصول والالتزامات بشكل افضل من البنوك الإسلامية عن طريق الاستفادة العظمى من للأصول المربحة بالتزامات منخفضة التكلفة. بينما البنوك الاسلامية اتبعت الاستراتيجية النمو والدخل ولكن بشكل بطيء مما اثر على معدلات ربحيتها.

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة: تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث أهمية دراسة ادارة الاصول والالتزامات وما مدى تاثيرها على المصارف من ناحية الاداء وخاصة الربحية، وإضافة الى التركيز على أهمية هذا المؤشر لتحقيق مستوى تنافسي جيد، أما من ناحية أوجه الاختلاف فقد ركز هذه البحث على دراسة ادارة الاصول من عدة نواحي وهي الموازنة بين الاصول والالتزامات المتداولة والهيكل المالي والسيولة وادارة التسهيلات وهذا ما يكسبه بعض التفرد وخاصة انه تناول دراسة البنوك العاملة في سورية ومن ثم ربط استراتيجيات ادارة الاصول في الربحية وبالتالي قياس قدرة ادارة الاصول على توليد الربح.

ثانياً:الإطار النظري:

2-1 إدارة الأصول والالتزامات: تُعدّ إدارة الأصول والالتزامات جزء مهم من الإدارة المالية في المصارف، نظراً لاهتمامها بالاستراتيجيات المتبعة في إدارة قائمة المركز المالي التي تنطوي على مخاطر ناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والصرف ووضعية السيولة في المصرف، إذ أن هذه المخاطر تعتبر جوهر إدارة الأصول والالتزامات بالإضافة

إلى مخاطر الائتمان، إذ تسعى سياسة إدارة الأصول والالتزامات إلى تحقيق عوائد مناسبة آخذة في الحسبان عدة متغيرات تؤثر في قدرة المصرف على الحصول على العوائد المطلوبة ودرجة الاستعداد لتحمل المخاطر كما تسمى إدارة الأصول والالتزامات بإدارة الفائض (Madhu & Sudana, 2016, p. 6).

2-1-1 مفهوم إدارة الأصول والالتزامات: إن إدارة الأصول والالتزامات هي على وجه التحديد إدارة الميزانية العمومية وتوجيه العناية والاهتمام المناسبين لكل جانب فيها، إذ أن نجاح المصارف في تحقيق أهدافها يتوقف بشكل كبير على قدرتها في إدارة أصولها وخصومها معاً وتنمية مواردها المالية ومن ثم توجيه هذه الموارد نحو استثمارات تمكنها من تعزيز ربحها وتعظيمه وقد وردت في الدراسات عدة تعاريف لعملية إدارة الأصول والالتزامات ونورد منها ما يلي:

التعريف الأول: أسلوب يساعد المديرين على تحقيق أهدافهم من خلال التخصيص الأمثل لهيكل حسابات الأصول والالتزامات للمؤسسات المالية بهدف تحقيق الربحية في ظل وجود مجموعة من الأهداف المتعارضة (عبدالي، 2022، صفحة 140)

التعريف الثاني: هي عملية ديناميكية تشمل التخطيط والتنظيم والتنسيق، ومراقبة الأصول والالتزامات بما في ذلك مكوناتها وحجمها وتواريخ استحقاقها وإنتاجيتها وتكاليفها، بهدف تحقيق صافي دخل الفوائد المحدد (Tamiru, 2013, p. 78).

عملية موجهة نحو المستقبل تتضمن إدارة الأصول والالتزامات في آن واحد لقياس ومراقبة تأثير تغيير أسعار الفائدة على أرباح المصرف وقيمة الأصول والسيولة ومتطلبات رأس المال.

ركزت التعاريف السابقة على اعتبار إدارة الأصول والالتزامات كمفهوم واحد، إلا إنه في واقع الحال أنها تتضمن جانبين هما إدارة الأصول وإدارة الالتزامات؛ إذ أن إدارة الأصول تهتم بكيفية توزيع الأموال في المصرف بين العديد من البدائل الاستثمارية المتاحة أمام المصرف كالقروض والأصول الثابتة من أجل الحصول على أعلى عوائد ممكنة ضمن حدود المخاطر العامة الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى المحافظة على مستوى جيد من السيولة يسمح للمصرف بمواجهة أي طلب للأموال دون إجراء أي تعديل في جانب الالتزامات، وعلى الوجه المقابل تهتم إدارة الالتزامات بكيفية حصول المصرف على هيكل تمويلي جيد وبأقل التكاليف، وهذا يعتمد على الطرق والاستراتيجيات الفعالة المتبعة لجذب الودائع بمختلف أنواعها (أخوان، 2018، صفحة 18).

استناداً لما سبق؛ يُستنتج أن إدارة الأصول والالتزامات هي الإدارة بكفاءة وفعالية للمخاطر العامة الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تواجه المصرف من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بالوقت المناسب بهدف زيادة ربحية المصرف والتحسين من قيمة الشركة.

2-1-2 اهمية إدارة الأصول والالتزامات: لقد أصبحت إدارة الأصول والالتزامات ذات أهمية بالغة في قطاع المصارف في الوقت الحالي نظراً للتغيرات الكبيرة التي طرأت على ملف تعريف المقرضين، وهيكل أسعار الفوائد للودائع والسلف، والتقلبات المتزايدة في الأسواق، والمنافسة الشديدة بين المصارف على المستوى العالمي. مما أدى إلى الحاجة لمطالبة بآجال استحقاق الأصول والالتزامات، وضرورة تحقيق التوازن بين أهداف الربحية والسيولة والمخاطر. (Dash & Venkatesh, 2011, p. 5)، ويعود زيادة الاهتمام بإدارة الأصول والالتزامات في المصارف لعدة أسباب من أهمها (شبيب، 2012، صفحة 138):

1. تحقيق التوازن المالي: يساعد إدارة الأصول والالتزامات على تحقيق التوازن المالي بين الأصول والالتزامات، فعندما تكون الأصول متناسبة مع الالتزامات، فإن المصرف يتمتع بقدرة أكبر على تلبية التزاماته المالية وتحقيق النمو المستدام.

2. تحسين الكفاءة التشغيلية: تساعد إدارة الأصول والالتزامات على تحسين الكفاءة التشغيلية للمصرف، فعند تخصيص الأصول بشكل صحيح واستخدامها بطريقة فعالة، يمكن للمصرف تحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار وتقليل التكلفة.

3. تقليل المخاطر المالية: تساعد إدارة الأصول والالتزامات على تقليل المخاطر المالية للمصرف، فعند إدارة الديون والتزامات المصرف بشكل جيد، يمكن تجنب المشاكل المالية والتأكد من قدرة المصرف على سداد الديون في الوقت المناسب.

4. تعزيز الثقة والشفافية: تعزز إدارة الأصول والالتزامات الثقة والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمصرف، فعندما تكون الأصول والالتزامات مراقبة وموثوقة، يمكن للمستثمرين والشركاء والجهات الخارجية أن يثقوا في قوة واستقرار المصرف.

5. تحقيق الاستدامة المالية: تساعد إدارة الأصول والالتزامات على تحقيق الاستدامة المالية للمصرف، فعندما يتمكن المصرف من إدارة الأصول بشكل فعال وتحقيق العائد المطلوب، يمكنه البقاء في السوق لفترة طويلة وتحقيق النمو المستدام.

6. تحسين ربحية المصرف: يمكن لإدارة الأصول والالتزامات أن تساهم في تحسين ربحية المصرف من خلال تخصيص الأصول بشكل صحيح وتحقيق أقصى استفادة منها، يمكن زيادة الإيرادات وتحقيق أرباح أعلى.

7. التخطيط المالي الفعال: تساعد إدارة الأصول والالتزامات في التخطيط المالي الفعال، فعند تحليل الأصول والالتزامات وتوقع الاحتياجات المالية المستقبلية، يمكن تحديد استراتيجيات تمويل مناسبة واتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

2-1-3 العوامل المحددة لهيكل الأصول والالتزامات في المصارف: تعتمد المصارف عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة والتي تتأثر بمجموعة من العوامل وهي:

1. **الربحية:** إن زيادة اعتماد المصرف على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يمكن أن يؤدي إلى تكبير ثروة المساهمين، ولكن لا بد من الأخذ في الاعتبار ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل فعال من خلال توجيهها نحو قنوات استثمارية مربحة وهذا الأمر يدفع إدارة الأصول والالتزامات إلى صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق عوائد مرتفعة. (خميس، 2012، صفحة 33).

2. **المخاطر:** يجب على المصرف تحقيق توازن بين فرص العائد المرتفع والمخاطر، إذ أنه عندما يسعى المصرف لزيادة موارده المالية، يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار جوانب المخاطر. فزيادة الموارد المالية بالاعتماد على مصادر الأموال الخاصة تزيد من ملاءة رأس المال، بينما اعتماد المصرف على أموال الغير لتنمية موارده المالية يقلل من هذه الملاءة ويزيد من مخاطر رأس المال، وهذا الأمر يدفع السياسات الخاصة بعملية إدارة الأصول والالتزامات بأن تركز على المخاطر المحتملة في عمل المصارف (خميس، 2012، صفحة 33).

3. **تكلفة الأموال:** إن تكلفة الودائع تتألف من معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفع للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة، فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، وهي العائد الذي يمكنهم الحصول عليه لو قاموا

بالاستثمار في أوجه استثمار بديلة تحمل نفس المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المصرف (أخوان، 2018، صفحة 41).

4. **الطاقة الاستثمارية:** تمثل الطاقة الاستثمارية للمصرف حجم الأموال المخصصة للاستثمار، وتتطلب التشريعات المصرفية الاحتفاظ بحجم أدنى من الودائع كاحتياطي نقدي قانوني لدى البنك المركزي، ويتم تطبيق نسبة احتياطي أقل على ودائع التوفير وطويلة الأجل مقارنة بالودائع الجارية، مما يعني أن الطاقة الاستثمارية لهذه الودائع تكون أكبر من تلك المتاحة للودائع الجارية (أخوان، 2018، صفحة 41).

5. **أجل الاستحقاق:** تفضل المصارف الودائع طويلة الأجل لأنها تمكنها من توظيف الأموال في استثمارات مربحة دون الخوف من السحب المفاجئ لهذه الأموال وبالتالي كلما زادت نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير في موارد المصرف، زادت فرصة توظيف واستثمار نسبة أعلى من موارده، إذ أن هذه الودائع تتمتع بالاستقرار وتوفر مرونة تمويلية للمصرف، بينما الودائع الجارية لا يمكن توظيفها في استثمارات طويلة الأجل بسبب عدم استقرارها (أخوان، 2018، صفحة 42).

مؤشرات إدارة الأصول والالتزامات: أهم مؤشرات قياس جودة إدارة الأصول والالتزامات (Madhu & Sudana, 2016):

- نسبة الملكية%: وهي من مؤشرات الهيكل المالي وتدل على قدرة المصرف على تغطية احتياجاته من امواله الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية : **نسبة الملكية = اجمالي حقوق المساهمين ÷ اجمالي الاصول.**
- نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع: وهي من مؤشرات الهيكل المالي وتدل على قدرة المصرف على تغطية ودائعه من امواله الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع = اجمالي حقوق المساهمين ÷ اجمالي الودائع.

- معدل المديونية: وهي من مؤشرات الهيكل المالي وهي تعبير عن مقدار الالتزامات المترتبة على الشركة مقارنة بإجمالي أصولها، وان انخفاضها هو دليل على قدرة الشركة على التمويل من أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل المديونية = اجمالي الديون ÷ اجمالي الاصول.

- نسبة صافي التسهيلات الى إجمالي الودائع (معدل التوظيف): هي مقياس لنسبة توظيفات البنك لودائعه عن طريق التسهيلات، والنسبة المتبقية منها تعبر عن نسب الإحتجاز من الودائع أو استثمارات أخرى، وقانونها على الشكل التالي:

معدل التوظيف = اجمالي التسهيلات ÷ اجمالي الودائع.

- نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول: هي مقياس لنسبة توظيفات البنك لموارده المالية سواء موارده الخاصة او ودائعه عن طريق التسهيلات، والنسبة المتبقية منها تعبر عن نسب الإحتجاز كنقدية وحجم اصوله الثابتة أو استثمارات أخرى، وقانونها على الشكل التالي:

نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول = اجمالي التسهيلات ÷ اجمالي الاصول.

- نسبة السيولة: وهي من مؤشرات قياس السيولة في المصارف وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة وبالتالي تعمل على قياس التوازن بين الاستخدامات والالتزامات المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة = اجمالي الاصول المتداولة ÷ اجمالي الالتزامات المتداولة.

2-2 مفهوم الربحية ومصادرها: يهدف المصرف من منح التسهيلات الائتمانية والعمليات بأنواعها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح لتمكنه من الاستمرار في العمل وتكوين الاحتياطيات اللازمة وتغطية المصاريف

التشغيلية. ومن المنطقي أن يسعى المصرف إلى تحقيق أرباح لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض إلى نفس درجة المخاطرة.

ويمثل الربح من وجهة نظر محاسبية زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، ومن الناحية الاقتصادية هو الزيادة في الأموال والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف، مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

أما الربحية، فتعرف على أنها المؤشر لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، ومقياساً للحكم على كفاءتها كما توفر خط الدفاع الأول للمشاكل على المدى القصير. فالربحية هي العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات (قيمة الأصول أو حقوق الملكية) التي ساهمت بتحقيق تلك الأرباح. هذا وتعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: الاستثمار والتمويل. ونظراً لأهمية الربحية بعدّها الهدف الاساسي للمصرف، فإن من المهام الأولى لإدارة المصرف هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغية تحقيق أفضل عائد ممكن (نبيل، 2018).

تعد قائمة الدخل المصدر الرئيسي للمعلومات عن ربحية المصرف، حيث تكشف عن مصادر أرباح المصرف ومقدارها وجودتها، فضلاً عن جودة محفظة ائتمان المصرف وتركز نفقاته، كما يشير هيكل قائمة الدخل إلى توجهات أعمال المصرف وطبيعتها، تقليدياً، تعد الفائدة المصدر الرئيسي للدخل في المصارف، وهي ناتجة عن نشاطات الائتمان، ولكن بعد التوجه نحو الأعمال والنشاطات المصرفية غير التقليدية أصبح الدخل من عمليات التداول والاستثمارات والعمولات والرسوم يمثل نسبة مئوية متزايدة من الأرباح في المصارف الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقلب كبير في الربحية (قره فلاح و ضاهر، 2018).

من جهة أخرى، إن التغييرات في هيكل واستقرار أرباح المصارف قد تكون في بعض الأحيان مدفوعة بمتطلبات رأس المال النظامية وتدابير السياسة النقدية كالاحتياطيات الإلزامية، حيث تخضع المصارف لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال للحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي، قد تؤدي الطبيعة التقييدية لهذا الحد الأدنى لرأس المال القانوني إلى تغيير المصارف لمزيج أعمالها لصالح النشاطات والأصول التي تنطوي على انخفاض متطلبات رأس المال. ومع ذلك، على الرغم من أن هذه الأصول تحمل مخاطر أقل، إلا أنها قد تحقق عوائد أقل.

بالمقابل، الاحتياطيات الزائدة المفرطة ومتطلبات السيولة القانونية قد تلحق الضرر بالأرباح وقد تؤدي أيضاً إلى أعمال مصرفية غير مرغوب فيها على سبيل المثال، تحتوي ميزانيات المصارف في العديد من الاقتصادات النامية على نسب كبيرة من الأصول الثابتة، وهو اتجاه يؤثر سلباً على الربحية.

- **مصادر إيرادات المصارف التجارية:** يمكن تقسيم مصادر إيرادات المصرف بشكل أساسي إلى ثلاث فئات رئيسية : إيرادات الفوائد من نشاطات الإقراض; الرسوم والعمولات، والمكاسب من الأصول المالية.

1. إيرادات الفوائد من نشاطات الإقراض: ينشأ دخل الفوائد من القروض وجميع السلف الأخرى المقدمة من المصرف، كرأس المال العامل والاستثمار; القروض الاستهلاكية; قروض العملات الأجنبية; الأقساط; السحب على المكشوف، وبطاقات الائتمان. ويشمل أيضاً الفوائد المستلمة على ودائع المصرف المحتفظ بها لدى المصارف الأخرى. (الساعدي، 2015، صفحة 32)، ويعتبر دخل الفوائد من الإقراض أهم مصدر للدخل بالنسبة لمعظم المصارف التجارية، وبالتالي فإن هامش صافي الفائدة، والمعروف باسم(دخل الفوائد – مصروفات الفائدة)، هو أحد المحددات المهمة لصافي ربح المصرف (AlSlehat, 2016, p. 12).

2. الرسوم والعمولات: تقدم المصارف التجارية العديد من الخدمات لعملائها والتي تحصل لقائها على مجموعة من العمولات والأجور، وهو الدخل الذي يتم الحصول عليه من الأعمال المصرفية غير التقليدية مثل الخدمات المصرفية التجارية أو الخدمات الاستشارية المالية، وتشمل هذه الفئة أيضاً الدخل القائم على الرسوم المستمدة من الخدمات المختلفة للعملاء مثل حسابات الإيداع و السحب; إدارة الأموال; الخدمات وإصدار خطابات الضمان، وهذه الفئة من الدخل مرغوبة بشكل عام فهي لا تحمل أي رسوم رأسمالية بطبيعتها. (Ali & Yahya, 2012, p. 5)

3. الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات: تختلف السياسات المصرفية للاستثمار في الأوراق المالية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات، حيث تتخذ المصارف الاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود، فبدلا من أن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة تقوم باستثمارها في أوراق مالية تحقق لها عوائد، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك (المملوك، 2020، صفحة 45)

4. تغييرات أسعار الصرف: غالباً ما تظهر فروق الصرف في قوائم دخل المصارف في البلدان النامية، حيث يتم تمويل هذه المصارف في كثير من الأحيان عن طريق القروض الأجنبية، فالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في سعر الصرف تنتج ربحاً أو خسارة للمصرف ككل سواءً أكان المصرف بائعاً أو مشترياً وما إذا كانت العملة المحلية قد انخفضت أو ارتفعت (Bratanovic & Greuning, 2009, p. 23).

- **مؤشرات قياس الربحية:** تؤكد مؤشرات قياس الربحية على الأنشطة الحالية والقادمة للبنك فيما يتعلق بتعزيز القدرة على تحقيق الأرباح، وتشكل أرباح البنك دخلاً من جميع العمليات، فمن خلال تقييم الربحية، يمكن للمرء التحقق من كفاءة البنك لتغطية جميع الخسائر المحتملة وقدرته على توزيع أرباح الأسهم، ومن النسب المعبرة عن الربحية (الشيخ، 2008):

1-معدل العائد على حقوق الملكية ROE : يُعرّف العائد على حقوق الملكية (ROE) بأنه نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية، ويعد مؤشرا لتقييم مقدرة ادارة المصرف على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في المصرف حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار اموالهم في المصرف وبتعبير اخر نسبة العائد المتحقق عن كل ليرة مستثمرة من اموال المساهمين، فالمصرف عادة ما يحدد قيمة هذا العائد كهدف من أهدافه الإدارية ، وبالتالي فإن استراتيجيته وعملياته موجهة نحو الوصول وتحقيق لتلك القيمة، ويحسب بالعلاقة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي ÷ اجمالي حقوق المساهمين.

2-معدل العائد على الأصول ROA: يُعرّف العائد على الأصول (ROA) بأنه نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول. وهو مقياس أداء شائع الاستخدام، يوضح مدى كفاءة المصرف في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت النسبة كلما زادت كفاءة المصرف في الاستخدام المنتج لأصوله. حيث يعتبر الأداء قوياً كلما زادت النسبة عن 1% ويحسب بالعلاقة الآتية: **معدل العائد على الاصول = الربح الصافي ÷ اجمالي الاصول.**

3- هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin : هو مقياس الربحية الذي يوضح مقدار الفوائد التي يجنيها المصرف من استثماراته أي يقيس المؤشر مدى قدرة المصرف على استغلال أصوله العاملة في توليد الإيرادات. ويحسب بتقسيم الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة و الفوائد المدفوعة على متوسط الأصول العاملة والمولدة

لهذا الدخل (وتتضمن هذه الأصول كل من الاستثمارات والقروض)، يشير هامش صافي الفائدة الإيجابي إلى أن المنشأة تعمل بشكل مربح، بينما يشير الرقم السلبي إلى عدم كفاءة الاستثمار ويحسب بالعلاقة التالية:

صافي هامش الفائدة = صافي هامش الفائدة ÷ اجمالي الاصول المتداولة.

ثالثاً: الإطار العملي:

يمكننا وضع الفرضية التالية واختبارها عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسباً معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبنائه، والفرضية هي على الشكل التالي: **لا يوجد أثر معنوي لمؤشرات ادارة الاصول والالتزامات في في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.**

ولاختبار الفرضية باعتبار (مؤشرات ادارة الاصول والالتزامات: نسبة الملكية%، نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع، معدل المديونية، نسبة نسبة صافي التسهيلات الى إجمالي الودائع (معدل التوظيف)، نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول، نسبة السيولة) متغيرات مستقلة، و(**ROA**) معدل العائد على الاصول متغيراً تابعاً. سيتم أولاً اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة واختبار الشروط وثم بناء نموذج انحدار التأثيرات المجمعة وثم الثابتة (FEM) وأخيراً نموذج انحدار التأثيرات العشوائية (REM) وثم إجراء اختبار F و Hausman للمفاضلة بين النماذج المذكورة.

– **الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:** سيتم فيما يلي الدراسة الوصفية لكل من مؤشرات الدراسة، هي على الشكل التالي:

الجدول (1): الدراسة الوصفية لمتغيرات النموذج

	معدل العائد على الاصول	نسبة الملكية	حقوق المساهمين/ إجمالي الودائع	معدل المديونية	صافي التسهيلات/ الاصول	معدل التوظيف	نسبة السيولة (مره)
	ROA	EOA	EOD	DPOS	FOA	FOD	DOCA
Mean	0.074924	0.252881	0.562711	0.750432	0.208067	0.294810	1.792204
Median	0.025844	0.180339	0.233175	0.819661	0.170891	0.259610	1.242402
Maximum	0.549851	0.764745	4.436907	0.988786	0.601007	0.777141	9.701746
Minimum	-0.125783	0.011214	0.011870	0.207732	0.018986	0.025403	1.011341
Std. Dev.	0.115660	0.201010	0.869217	0.186908	0.136464	0.168158	1.406196
C.V	154%	78%	25%	79%	154%	66%	57%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views

- **معدل العائد على الاصول (ROA):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.074 ، وتدل هذه القيمة على انخفاض مستوى الارباح بشكل عام في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.25 وهذا ما يشير الى ضعف في القدرة على تحقيق الارباح خلال الفترة المدروسة، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف انه يوجد اختلاف ما بين المشاهدات، اضافة الى وجود فروق كبيرة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا مما يشير الى وجود اختلافات ما بين القيم.
- **نسبة الملكية (EOA):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.25 ، وتدل هذه القيمة على جودة حقوق الملكية مقابل اجمالي الاصول في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.18 وهذا ما يشير الى معدلات منخفضة نوعا ما لدى معظم المشاهدات خلال الفترة المدروسة، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل

الاختلاف انه يوجد اختلاف ما بين المشاهدات، اضافة الى وجود فروق كبيرة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا مما يشير الى وجود اختلافات حقيقية ما بين القيم.

- **نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع(EOD):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.56 ، وتدل هذه القيمة على توازن بين حقوق المساهمين والودائع وانها اعلى من النسبة المعيارية في المصارف 1:3 كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.23 وهذا ما يشير الى ضعف في القدرة على رفع مستوى حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف انه يوجد اختلاف بسيط ما بين المشاهدات، بالرغم من وجود فروق كبيرة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا.
- **معدل المديونية(DPOS):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.75 ، وتدل هذه القيمة على توازن مستوى الديون بشكل عام في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.81 وهذا ما يشير الى ارتفاع مستوى المديونية عند معظم البنوك خلال الفترة المدروسة، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف انه يوجد اختلاف ما بين المشاهدات، اضافة الى وجود فروق كبيرة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا مما يشير الى وجود اختلافات ما بين القيم وان هناك بنوك حققت قيم دنيا مما اثر على قيمة المتوسط.
- **معدل التوظيف(FOD):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.29 ، وتدل هذه القيمة على انخفاض مستوى التوظيف بشكل عام في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.25 وهذا ما يشير الى ضعف في القدرة على منح التسهيلات خلال الفترة المدروسة والسياسة هي تحوطية انكماشية، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف انه يوجد اختلاف ما بين المشاهدات، اضافة الى وجود فروق كبيرة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا مما يشير الى وجود اختلافات ما في السياسة الائتمانية مابين البنوك والبنوك ذات نفسها باختلاف الاعوام.
- **نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول(FOA):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 0.20 ، وتدل هذه القيمة على انخفاض مستوى التوظيف بشكل عام في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 0.17 وهذا ما يشير الى ضعف في القدرة على منح التسهيلات خلال الفترة المدروسة والسياسة هي تحوطية انكماشية.
- **نسبة السيولة (DOCA):** بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 1.79 ، وتدل هذه القيمة على ارتفاع حجم الاصول المتداولة مقارنة بالالتزامات بشكل عام في المصارف كما تشير قيمة الوسيط ان هناك نصف المشاهدات قيمها اقل من 1.24 وهذا ما يشير الى توازن معظم المصارف خلال الفترة المدروسة، ونلاحظ من قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف انه يوجد اختلاف ما بين المشاهدات، اضافة الى وجود فروق بين القيمة العليا والقيمة الدنيا مما يؤكد وجود اختلافات ما بين القيم.

– **اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:** تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدى عن طريق تطبيق عدة اختبارات، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقراريه متغيرات النموذج، هي على الشكل التالي:

الجدول (2): دراسة استقراريه متغيرات النموذج

DOCA		FOD		FOA		DPOS		EOD		EOA		ROA		
Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Prob.**	Statistic	Method
0.00	-9.74	0.00	-7.39	0.00	-7.70	0.00	-7.60	0.00	-3.10	0.00	-13.7	0.00	-8.89	Levin, Lin & Chu t*
0.00	75.99	0.00	61.09	0.00	61.06	0.00	57.58	0.02	38.34	0.00	72.20	0.00	87.36	ADF - Fisher Chi-square
0.00	80.96	0.00	73.28	0.00	70.19	0.00	65.65	0.00	54.91	0.00	68.04	0.00	114.1	PP - Fisher Chi-square

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views

نستنتج أن جميع المتغيرات مستقرة بسبب أن القيمة الاحتمالية لها Prob أصغر من 0.05، عند الاختبرات الثلاث لكل متغير وبذلك يكون تحقق شرط الاستقرارية بمختلف الاختبرات.

– **مصفوفة الارتباط:** تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة، ووفق شروط ويتم استبعاد أحد المتغير الذي يرتبط ارتباطاً بأحد المتغيرات الأخرى بقيمة تتجاوز 90%، وفي ما يلي مصفوفات الارتباط وفق كل نموذج.

الجدول (3): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج

Correlation Probability	EOA	EOD	DPOS	FOA	FOD	DOCA
EOA	1.000000					

EOD	0.918445	1.000000				
	0.0000	-----				
DPOS	-0.876871	-0.837758	1.000000			
	0.0000	0.0000	-----			
FOA	-0.443174	-0.417309	0.467086	1.000000		
	0.0000	0.0000	0.0000	-----		
FOD	-0.133699	-0.149322	0.172331	0.832236	1.000000	
	0.1114	0.0751	0.0396	0.0000	-----	
DOCA	0.473050	0.501139	-0.482980	-0.149831	0.012306	1.000000
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0741	0.8840	-----

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة بشكل قوي، وبذلك يكون قد تحقق الشرط الاستقلالية.

– **اختبار التكامل المشترك:** تم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفق اختبار كاو Kao ، وهو على الشكل التالي:

الجدول (4): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج

Series: ROA DOCA DPOS EOA EOD FOA FOD				
Sample: 2011 2023				
Null Hypothesis: No cointegration				
			t-Statistic	Prob.
ADF			-5.201475	0.0000

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أن Prob < 0.05 أي يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الاجل الطويل، وبذلك يكون قد تحقق شرط التكامل المشترك.

- **اختيار نموذج الانحدار الأفضل:**

يتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية وفق الاختبارات المقارنة، وهي كما يلي:

الجدول (5): مخرجات تحليل نموذج انحدار لنماذج التاثيرات الثلاث لالنموذج

التأثيرات العشوائية لنموذج				**التأثيرات الثابتة لنموذج**				**التأثيرات المجمعة لنموذج**				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.310	-1.020	0.005	-0.006	0.853	-0.185	0.008	-0.002	0.345	-0.949	0.006	-0.006	DOCA
0.000	-5.038	0.192	-0.967	0.001	-3.477	0.222	-0.772	0.000	-4.687	0.206	-0.967	DPOS
0.433	-0.786	0.175	-0.138	0.858	0.179	0.181	0.032	0.466	-0.732	0.188	-0.138	EOA
0.003	-3.018	0.023	-0.068	0.136	1.499	0.039	0.059	0.006	-2.807	0.024	-0.068	EOD
0.050	1.978	0.299	0.591	0.054	1.949	0.328	0.639	0.068	1.840	0.321	0.591	FOA
0.015	-2.474	0.220	-0.544	0.027	-2.245	0.244	-0.547	0.023	-2.301	0.237	-0.544	FOD
0.000	5.037	0.183	0.921	0.003	3.083	0.209	0.644	0.000	4.686	0.197	0.921	C
21.575	F-statistic	0.488	R-squared	11.298	F-statistic	0.589	R-squared	21.57	F-statistic		0.488	R-squared
0.000	Prob(F-statistic)	0.465	Adjusted R-squared	0.000	Prob(F-statistic)	0.537	Adjusted R-squared	0.00	Prob(F-statistic)		0.465	Adjusted R-squared

اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية				**اختبار F للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة**			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0759	6	2.3452	Cross-section random	0.0014	(10,126)	3.1166	Cross-section F
نموذج التاثيرات العشوائية		Prob > 0.05		نموذج التاثيرات الثابتة		Prob < 0.05	
نموذج التاثيرات العشوائية هو النموذج الامثل							

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج الامثل هو نموذج التاثيرات العشوائية وذلك وفق اختبارات المقارنة وبناء على هذه النتيجة يمكن اختيار نتائج النموذج وبذلك يمكن القول بأنه يوجد أثر معنوي لمؤشرات ادارة الاصول والالتزامات في الربحية وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

- **بناء النماذج:**

يظهر الجدول (5) قيمة معاملات النموذج للتأثيرات العشوائية والقدرة التفسيرية له الذي تم اختياره وفقا للاختبارات، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.488 أي أن حوالي 48.8% من تغير قيمة مؤشر الربحية **(ROA)** هو بسبب

التغير في مؤشرات ادارة الاصول والالتزامات ، أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى قد تكون لعوامل ومؤشرات أخرى ويقدر تأثير هذه العوامل بما يقارب 50.02% مثل عوامل التضخم والاسلوب الاداري وغيرها من المؤشرات.

وفيما يلي دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة في قيمة (ROA):

- **نسبة الملكية (EOA):** نلاحظ أن قيمة Prob أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدم المتمثلة بالفرضية H1 التي تقر بعدم وجود أثر معنوي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب الثبات في راس المال الاساسي بينما التغير يكمن في الاحتياطيات والارباح المدورة مما سبب تعاكسات في الاثر الفعلي على معدل الارباح مما ادى الى عدم وجود اثر معنوي فعلي.
- **نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع(EOD):** نلاحظ أن قيمة Prob أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة بالفرضية H2 التي تقر بوجود أثر معنوي سلبي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب ان البنوك ترفع من مستوى تحوطها وهذا ما يؤدي لى ارتفاع نسبة حقوق المساهمين على حساب الودائع اضافة الى ضعف التوظيف الائتماني مما حد من ارتفاع الارباح.
- **معدل المديونية(DPOS):** نلاحظ أن قيمة Prob أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة بالفرضية H3 التي تقر بوجود أثر معنوي سلبي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب ارتفاع تكاليف الايداعات اضافة الى محدودية القدرة على التوظيف الائتماني مما حد من استثمار الودائع وهذا ما انعكس سلبا على الربحية.
- **معدل التوظيف(FOD):** نلاحظ أن قيمة Prob أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة بالفرضية H4 التي تقر بوجود أثر معنوي سلبي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب ان معظم التسهيلات هي قروض شخصية استهلاكية مما يضعف القدرة على توليدد ارباح نتيجة التعثرات او محدودية قدرة المتعاملين على دفع اقساط كبيرة مما يخفض الايرادات للمصرف مقارنة بالتسهيلات ذات الطبيعة الاستثمارية.
- **نسبة صافي التسهيلات الى مجموع الاصول(FOA):** نلاحظ أن قيمة Prob أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة بالفرضية H5 التي تقر بوجود أثر معنوي ايجابي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب كفاءة ادارة التسهيلات مقارنة بحجم الاصول بالرخم من محدودية المنح وهذا ما انعكس باليجاب على الربحية.
- **نسبة السيولة (DOCA):** نلاحظ أن قيمة Prob أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدم المتمثلة بالفرضية H6 التي تقر بعدم وجود أثر معنوي في المتغير التابع، وذلك من المحتمل انه بسبب التقلبات في مستوى السيولة بسبب معدلات التضخم واسعار الصرف ممن يساهم في تخفيض القدرة على تغطية الالتزمات ومنه تخفيض القدرة على المنح وهذا ما ادى الى تخفيض الاثر على توليد ارباه بالغم من وجود الفائض النقدي.

- صيغة نموذج الانحدار:

بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن بعض المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$Y = 0.921 - 0.967\ (DPOS) - 0.068\ (EOD) + 0.591\ (FOA) - 0.544\ (FOD)$$

ونستنتج مما سبق بأنه هناك تأثير إيجابي لنسبة التسهيلات من الاصول بينما باقي المؤشرات ذات تاثير سلبي في معدل العائد على الاصول المعبر عن الربحية وهذا ما يشير ان واقع المصارف ليس جيدا بما ان هناك اثر سلبي على

معدلات الربحية وان استراتيجيات ادارة الاصول والالتزامات يجب ان تحمل اثرا ايجابيا في الربحية ومنه يجب على المصارف اعادة النظر في استراتيجياتها والعمل على رفع مستويات التوظيف الائتماني الامن لتحقيق معدلات ايجابية من الربحية وتجاوز هذا الاثر السلبي.

النتائج و المناقشة:

1. يوجد تقلبات في مؤشرات ادارة الاصول والالتزامات مابين السنوات وتختلف ما بين المصارف.
2. لا يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.
3. لا يوجد أثر معنوي لنسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الودائع في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
4. يوجد أثر معنوي سلبي لمعدل المديونية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
5. يوجد أثر معنوي سلبي لمعدل التوظيف في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
6. يوجد أثر معنوي ايجابي لنسبة صافي التسهيلات الى الاصول في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
7. لا يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة في ربحية المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية

الاستنتاجات و التوصيات:

1. العمل على تعديل استراتيجيات ادارة الاصول والالتزامات بما يحقق معدلات ربحية فعلية ناتجة عن الاعمال المصرفية وذلك من خلال توسيق قاعدة المنح الائتماني المثمر والخالي من المخاطر.
2. اخذ الحيطة والحذر من رفع مؤشرات الهيكل المالي ورفع النسب المتعلقة بحقوق المساهمين على ان يكون رفع هذه القيم مدروسا وان يساهم في توليد ارباح اضافية وليس ان يكون رفع لمستوى التحوط فقط.
3. اتخاذ الحيطة والحذر عند توسيع التسهيلات بسبب أنها تحقق خسائر في حال لم تدرس بشكل دقيق مما يساهم في رفع معدلات التعثر وذلك بسبب الظروف المحيطة والحالة الاقتصادية الحالية.

References:

Arabic references:

1. Al-Saadi, Alaa. (2015). Bank profitability and the factors affecting it: an empirical study on Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange. Arab Journal of Management, Volume 35, Issue 1.
2. Sheikh, Fahmy. (2008). Financial analysis. Ramallah Palestine: SME FINANCIAL.
3. Al-Sayegh, Nabil. (2018). Bank credit. Scientific Books House. Beirut.
4. Al-Omari, Muhammad. (2018). Asset and liability management strategies in Omani banks: a case study of Bank Muscat." Journal of Sultan Qaboos University of Science and Technology.

5. Al-Mamlouk, Anas (2020). The impact of sector credit concentration risks on banks' profitability and risks: An applied study on private Islamic banks in Syria. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Economic and Legal Sciences Series, 42 (1.(
6. Two brothers, Siham. (2018). Evaluating the efficiency of asset and liability management in Algerian commercial banks. A case study of a sample of public banks in Biskra during the period (2007-2017). Algeria: Mohamed Kheidar University.
7. Two brothers, Siham. (2018). Evaluating the efficiency of asset and liability management in Algerian commercial banks. A case study of a sample of public banks in Biskra during the period (2007-2017). Algeria: Mohamed Kheidar University.
8. Khamis, Muhammad. (2012). An analytical study of the factors affecting profitability in Palestinian commercial banks with the aim of improving performance, a field study. Egypt: Faculty of Commerce, Cairo University.
9. Shawsh, Mahmoud. (2018). Evaluating the efficiency of asset and liability management in Algerian commercial banks - a case study of a sample of public banks. Algeria: Doctoral thesis, Mohamed Khusair University
10. Shebib, Duraid. (2012). Contemporary banking management. Jordan: Dar Al Masirah.
11. Abdali, Abd al-Karim. (2022). Improving the quality and efficiency of asset and liability management in the budget of commercial banks using the programming method by objectives, a case study of the National Bank of Algeria. Algerian Journal of Globalization and Economic Policy, 13(5).
12. Qara Falah, Fatima; Daher; affection . (2018). The impact of financial and operational risks on the profitability of traditional private commercial banks operating in Syria. Lattakia: Master's thesis - Tishreen University.

1. الساعدي، علاء . (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. المجلة العربية للادارة، مج 35، عدد 1.
2. الشيخ، فهمي . (2008). التحليل المالي. رام الله فلسطين: SME FINANCIAL.
3. الصائغ، نبيل. (2018). الائتمان المصرفي. دار الكتب العلمية. بيروت.
4. العمري، محمد . (2018). استراتيجيات إدارة الأصول والالتزامات في البنوك العمانية: دراسة حالة بنك مسقط". مجلة جامعة السلطان قابوس للعلوم والتكنولوجيا.
5. المملوك، انس (2020). تأثير مخاطر التركز الائتماني للقطاع على ربحية البنوك والمخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الخاصة في سوريا. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 42 (1).
6. أخوان، سهام . (2018). تقييم كفاءة إدارة الأصول والالتزامات في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكلات بسكرة خلال الفترة (2007–2017). الجزائر: جامعة محمد خيضر.
7. خميس، محمد . (2012). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية الفلسطينية بهدف تحسين الأداء دراسة ميدانية. مصر: كلية التجارة، جامعة القاهرة.
8. شاوش، محمود . (2018). تقييم كفاءة إدارة الأصول والالتزامات في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة عينة من البنوك العمومية. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خصير
9. شبيب، دريد . (2012). إدارة البنوك المعاصرة. الأردن: دار المسيرة.

10. عبدالي، عبدالكريم . (2022). تحسين جودة وكفاءة إدارة الأصول والالتزامات في ميزانية البنوك التجارية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، 13(5).

11. قره فلاح، فاطمة ؛ ضاهر؛ حنان . (2018). أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. اللاذقية: رسالة ماجستير – جامعة تشرين.

Forigen References:

1. Ali,S; Yahya,F. (2012). Efficiency And Profitability Analysis Of Investment Banking In Pakistan (2001-2011). *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business*.

2. Bidabad,B ; Allahyarifard,M. (2019). *Assets and Liabilities Management in Islamic Banking.* USA: International Journal of Islamic Banking and Finance Research; Vol. 3, No. 2ISSN 2576-4136 E-ISSN 2576-4144.

3. Bratanovic,S ; Greuning,H. (2009). *Analyzing Banking Risk، A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk. 3rd Ed.* . The World Bank.washington DC.

4. Dash, M., Venkatesh, K. (2011). An Analysis of Asset-Liability Management in Indian Banks. *Dash, Mihir and K A, VENKATESH and D., Bhargav B., An Analysis of Asset-Liability Management in Indian Banks (FebruaryAvailable at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1760786*, pp. 1-13.

5. Hunjra,A Farida Faisal,F، etc. (2017). *The Asset and Liabilities Gap Management of Conventional and Islamic Banks: An Empirical Study of Pakistan, UAE, Malaysia, and Bahrain.* Journal of Islamic Business and Management, 7(2), 266-282.

6. Madhu, P., & Sudana, R. (2016). Asset Liability Management of Banks and Financial Institutions, article. *http://riskarticles.com/199/*.

7. Sufian Almanaseer,S ; AlSlehat,Z. (2016). *The Impact of Financing Revenues of the Banks on their Profitability: An Empirical Study on Local Jordanian Islamic banks.* Jordanian : European Journal of Business and Management.

8. Tamiru, B. (2013). Asset Liability Management and Commercial Banks Profitability in Ethiopia. *Research Journal of Finance and Accounting*, *4*(10), pp. 77-93.